بزيادة 40 مليار ريال عن الميزانية السابقة

مجلس الوزراء السعودي يقرّ الميزانية العامة بقيمة تبلغ 580 مليار ريال

الرياض ـ كونا: أقرت الحكومة السعودية الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد 2011 التي تبلغ 580 مليار ريال ما يعادل 154,7 مليار دولار بزيادة 40 مليار ريال عن الميزانية السابقة.

وأكد نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود في ختام جلسة مجلس الوزراء «حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تعزيز مسيرة التنمية في المملكة وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين».

من جهته قدم وزير المالية السعودي د.ابراهيم العساف عرضا موجزا عن الأوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على إيرادات البترول وبالتالي على الايرادات العامة للدولة والتطورات الاقتصادية المحلية والنتائج المالية للعام المالي الحالي والملامح الرئيسية للميزانية الجديدة.

وأوضح انه من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 وفقا لتقديرات مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات الفا و630 مليار ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها 16,6٪ عن المتحقق بالعام المالي الماضي وذلك نتيجة نمو القطاع البترولي بنسبة 25٪.

أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نموا نسبته 9,2٪ حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة 15,7٪ والقطاع الخاص بنسبة 5,3٪ بالأسعار الجارية.

وقال العساف ان حجم الدين العام سينخفض بنهاية العام المالي الحالي الى نحو 167 مليار ريال بنسبة 10,2٪ من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع لعام 2010، مشيرا الى أنه «وفقا للتوجيهات السامية استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم على المشاريع التنموية التي تعزز استمرارية النمو والتنمية طويلة الاجل وبالتالي زيادة الفرص الوظيفية للمواطنين».

ووزعت الاعتمادات المالية بشكل ركز فيه على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الالكترونية ودعم البحث العلمي، وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 256 مليار ريال سعودي.

محللون: أداء المؤشر السعودي سيكون إيجابيا خلال 2011

القاهرة ـ رويترز: أجمع محللون وخبراء في سوق الأسهم على أن أداء المؤشر السعودي سيكون إيجابيا خلال 2011 مدعوما بعوامل من بينها المناخ الاستثماري القوي وارتفاع أسعار النفط وتعافي القوائم المالية للبنوك وتحسن آفاق السيولة والأسواق العالمية بوجه عام.

ورغم صعوده نحو 7,4٪ خلال 2010 تباين تقييم الخبراء لأداء المؤشر السعودي هذا العام إذ رأى البعض أن أداءه كان ضعيفا ومتقلبا فيما ذهب آخرون إلى أن الأداء كان إيجابيا لكن دون المتوقع.

وسوق الأسهم السعودية هي الأكبر على الإطلاق بين البورصات العربية إذ تضم 146 سهما مدرجا من إجمالي الأسهم العربية المدرجة البالغ عددها 1452 سهما. وقال يوسف قسنطيني المحلل المالي والرئيس التنفيذي لمؤسسة خبراء البورصة لـ «رويترز»: من المتوقع أن تبلي السوق السعودية بلاء حسنا في 2011، نعتقد أن السوق السعودية في وضع جيد يتيح لها حصاد مكاسب جيدة من قطاعات البنوك والبتروكيماويات والاتصالات إذ انها نوعت قطاعاتها مؤخرا وعززت قدرتها على تلبية الطلب المتوقع من المنطقة».

وقال عبدالحميد العمري المحلل الاقتصادي وعضو جمعية الاقتصاد السعودي إن أداء السوق السعودية احتل المرتبة الثانية خلال العام 2010 بين دول مجلس التعاون وجاء بعد السوق القطرية التي تجاوزت مكاسبها خلال الفترة نفسها نحو 25٪. وحول المستويات المستهدفة للمؤشر السعودي خلال 2011 قال محمد الأعصر كبير المحللين الفنيين لدى المجموعة المالية ـ هيرميس إن من المتوقع أن يتراوح نطاق التداول على المؤشر السعودي بين 7000 و7100 نقطة في الربع الأول من 2011 بينما سيستهدف المؤشر بنهاية العام مستوى «يتجاوز 9000 نقطة».

وعزا الأعصر ذلك إلى أن «حركة السوق السعودية أسرع من حركة الأسواق العربية المناظرة». وذكر قسنطيني أن المناخ الاستثماري سيكون أحد العوامل المساعدة إذ من المتوقع أن تعلن السعودية عن ميزانية قياسية وإنفاق من شأنه أن يمثل عاملا محفزا للمؤشر السعودي.

وتتبنى السعودية برنامجا بقيمة 400 مليار دولار للإنفاق على مشروعات البنية الأساسية في أكبر حزمة تحفيز في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

وتعلن السعودية هذا الأسبوع عن موازنة قياسية لعام 2011 من شأنها أن تكون محفزا قويا للسوق المحلية. وارتفعت أسعار النفط أكثر من 110٪ خلال عام 2010 بعد الخسائر الحادة التي منيت بها العام الماضي. وقال قسنطيني «نظرا لأن السوق السعودية ترتبط بأسعار النفط بنسبة تقارب 74٪ لن نندهش إذا اخترق المؤشر العام مستوى المقاومة الواقع عند 7000 نقطة خلال الشهرين المقبلين».

من جانبه توقع ابراهيم العلوان مدير الاستثمارات ونائب الرئيس التنفيذي لدى بنك الاستثمار ـ مجموعة كسب المالية أن يكون المؤشر السعودي «من أفضل 3 أسواق عربية أداء» خلال الفترة المقبلة. وقال العلوان لـ «رويترز» في مقابلة هاتفية «كان أداء المؤشر السعودي خلال 2010 إيجابيا ولكنه أقل من المتوقع». وأضاف «كان الأداء متقلبا بوجه عام. سجلت السوق أداء أسوأ من أداء الأسواق العالمية التي كانت أساسا متأثرة ولكن مع ذلك هناك قيمة حقيقية في الشركات الموجودة بالسوق حاليا». ويرى قسنطيني أن هناك 3 قطاعات رئيسية تؤثر بصورة واضحة على أداء المؤشر السعودي وهي بالترتيب البنوك والبتروكيماويات والاتصالات إذ «تسجل تلك القطاعات الثلاثة ما نسبته 71٪ من وزن المؤشر الرئيسي». وأكد تركي فدعق المحلل المالي ورئيس المركز العربي للاستشارات المالية وجهة النظر ذاتها إذ قال «تأثر أداء المؤشر (السعودي) خلال 2010 بفعل الضغوط من قطاع المصارف والخدمات المالية». وأوضح فدعق أن قطاع المصارف تضرر جراء الأزمة المالية العالمية إذ انتهجت البنوك سياسات تحفظية وجنبت مخصصات كبيرة في العام الماضي لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها.

اقتصاديون: نمو واعد في انتظار قطاع التجزئة السعودي خلال 2011

القاهرة ـ رويترز: يتوقع محللون واقتصاديون سعوديون أن يسجل قطاع التجزئة في السعودية نموا قويا خلال 2011 مدعوما بعدة عوامل على رأسها التركيبة السكانية الشابة وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى جانب اتباع نمط حياة أكثر حداثة وإن كان ارتفاع معدل التضخم في أكبر اقتصاد عربي قد يحد من فرص النمو.

ويضم قطاع التجزئة في البورصة السعودية تسع شركات مدرجة أبرزها نشاطا شركة جرير للتسويق التي تعمل في تجارة الأدوات المكتبية والوسائل التعليمية والأجهزة الإلكترونية وشركة عبدالعزيز الحكير التي تعمل في تجارة مجموعة واسعة من العلامات التجارية العالمية للملابس الجاهزة والأقمشة والأحذية والعطور والأثاث المنزلي وشركة أسواق عبدالله العثيم التي تعمل في مجال بيع المواد الغذائية والاستهلاكية.

وقال هاني باعثمان الرئيس التنفيذي لشركة أعيان كابيتال لـ «رويترز» في مقابلة هاتفية «سيشهد القطاع نموا مرضيا... ستحصد (شركات) التجزئة أرباحا فعلية جيدة بفضل دورة الأعمال القصيرة التي تتراوح بين 50 و90 يوما».

وأضاف «من حيث النمو فالسوق السعودية واحدة من أكبر الأسواق في العالم التي يركز فيها اللاعبون على قطاعات بعينها. هناك فرصة كبيرة لشركات التجزئة لزيادة حصتها السوقية».

كانت الراجحي المالية ذكرت في تقرير صدر هذا الشهر أن قطاع التجزئة السعودي سيواصل النمو ليصل إلى 276 مليار ريال بما يعادل 73,6 مليار دولار بحلول عام 2014 وذلك بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 4٪.

وقال تقرير الراجحي المالية «ارتفاع عدد السكان وتغير نمط الحياة يعتبر من العوامل التي تعزز زيادة النمو في قطاع البيع بالتجزئة في المملكة العربية السعودية».

وأضاف تقرير الذراع الاستثمارية المستقلة لمصرف الراجحي السعودي أكبر بنك إسلامي في الخليج من حيث القيمة السوقية «تلعب التركيبة السكانية الشابة الآخذة في النمو دورا حيويا في تحفيز سوق التجزئة.. وتجدر الإشارة إلى أن 41٪ من السكان السعوديين تقل أعمارهم عن 15 عاما.

«كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي في السعودية والذي يبلغ 19 ألف ريال بما يعادل 5067 دولارا يدعم التوجه الإيجابي لقطاع التجزئة».

وفي اغسطس الماضي أظهرت بيانات لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية نمو عدد السكان نحو 20٪ في ست سنوات ليصل إلى 27,14 مليون نسمة في 2010 سجل المواطنون منهم 18,7 مليون نسمة فيما بلغ عدد الوافدين 8,4 ملايين نسمة.

ويسجل من هم دون 30 عاما في السعودية نحو ثلثي عدد المواطنين.

ووفقا لاستطلاع اجرته «رويترز» فمن المتوقع أن يرتفع عدد سكان السعودية إلى ما بين 28,5 و31,7 مليون نسمة خلال السنوات الخمس المقبلة وأن يسجل المواطنون بين 7,9 و8,5 ملايين نسمة من إجمالي السكان.

ووفقا لتقرير الراجحي المالية فإن تغير نمط الحياة في السعودية يساعد على زيادة حجم القطاعات الفرعية المتنوعة داخل قطاع التجزئة ففي قطاع البقالة على سبيل المثال يرتفع الطلب بفضل رغبة الناس في اتباع اسلوب حياة عصري إذ يرغبون في الشراء بصورة أكبر لأنهم يستمتعون بالتسوق في سلاسل المتاجر الكبرى من السوبر ماركت والهايبر ماركت.

كما أن تحول البعض نحو ارتداء الملابس العصرية الغربية يدعم سوق الملابس الجاهزة فيما يدعم التعليم سوق الأجهزة الإلكترونية مع إقبال المزيد على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وفي نوفمبر قالت وزارة المالية السعودية إن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز أصدر توجيهاته باستمرار صرف بدل غلاء المعيشة بنسبة 15٪ لموظفي الحكومة للحد من آثار الزيادة السريعة في الأسعار وذلك في إطار برنامج أطلقته المملكة منذ 3 سنوات.

وحول تلك الخطوة قالت «الراجحي المالية» في تقريرها: إن من شأنها أن تعزز إقبال المستهلكين على الشراء نتيجة ارتفاع الدخل القابل للإنفاق.

إلا أن باعثمان قال إن التضخم سيكون أحد التحديات الرئيسية التي ستقف عائقا أمام نمو القطاع وقال إنه يفضل أن يهدأ قطاع التجزئة على أن يرتفع التضخم.

واضاف «الإنفاق الحكومي سيتجاوز الموازنة الأمر الذي سيخلق مناخا تضخميا. لن نندهش اذا رأينا زيادة في الأسعار نتيجة الضغوط التضخمية».

واستقر معدل التضخم في أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم عند 5,8٪ على أساس سنوي في نوفمبر دون تغير عن الشهر السابق وذلك بعدما كان قد سجل أعلى مستوياته خلال 18 شهرا في اغسطس عند 6,1٪.

وتوقع محللون في استطلاع أجرته رويترز أن يبلغ متوسط معدل التضخم في السعودية 5,3٪ هذا العام و5,1٪ في 2011.

وأضاف باعثمان أنه فيما يتعلق بأداء شركات التجزئة المدرجة في البورصة السعودية فإن قطاع العقارات واحد من القطاعات التي ستحقق «استفادة جيدة من الأرباح سواء ارتفع التضخم أو انخفض».

من ناحية أخرى أكد حسين العماري الرئيس التنفيذي لمجموعة التوفيق المالية أن ارتفاع الأسعار سيقوض نمو القطاع قائلا «بالتأكيد لن يكون هناك تحسن كبير (في نمو القطاع).. سيكون الإنفاق على الكماليات محسوبا ومقننا لمواجهة مصاريف أخرى كارتفاع أسعار الغذاء والكهرباء والحاجة للإنفاق على التعليم».

وعلى الرغم من صغر وزنه نسبيا على المؤشر السعودي مقارنة بقطاعي المصارف والبتروكيماويات سجل قطاع التجزئة مكاسب تجاوزت مكاسب المؤشر الرئيسي إذ ارتفع نحو 11٪ منذ بداية العام وحتى إغلاق اول من أمس الأحد مقارنة مع صعود نسبته 7,4٪ للمؤشر الرئيسي خلال الفترة ذاتها.

وتعليقا على أداء القطاع في البورصة خلال العام المقبل قال ابراهيم العلوان مدير الاستثمارات ونائب الرئيس التنفيذي لدى بنك الاستثمار ـ مجموعة كسب المالية «بعيدا عن ارتفاع المؤشر السعودي (خلال 2010) هناك قطاعات سجلت أداء هائلا.. سيكون قطاع التجزئة بين أفضل القطاعات أداء خلال 2011».

وأكد وجهة النظر ذاتها عبدالحميد العمري المحلل الاقتصادي وعضو جمعية الاقتصاد السعودي والذي توقع أن يكون قطاع التجزئة على رأس القطاعات التي ستسجل أداء بارزا في 2011.

وأوضح العمري أن النمو الجيد للقطاع في 2010 اعتمد «في قوة أدائه على الطلب المحلي بالدرجة الأولى في مطلع العام.. وذلك بفضل الإنفاق الحكومي الكبير الذي وصلت نسبته للعام الثاني على التوالي لأكثر من 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي».

وبينما تركز شركة أسواق العثيم على التوسع داخل السوق المحلية فقط في الوقت الراهن تسعى جرير إلى زيادة عدد فروعها داخل السوق المحلية وخارجها في البلدان الخليجية المجاورة بينما تسعى الحكير إلى التوسع الخارجي عبر عدد من عمليات الاستحواذ في مصر والأردن وبلدان أخرى.

وقال باعثمان إن ما يعزز نمو القطاع هو أن «الشركات في الشرق الأوسط ترحب للغاية بعمليات الاندماج».

وترى الراجحي المالية أن افتتاح فروع جديدة سيكون النمط الرئيسي لنمو الشركات العاملة بقطاع التجزئة السعودي إذ تتوقع ارتفاع مساحة مراكز البيع الخاصة بجرير إلى 140 ألف متر مربع بحلول عام 2014 من 85 ألف متر مربع حاليا.

كما توقعت ارتفاع مساحة مراكز البيع الخاصة بالعثيم ثاني أكبر سلسلة لمتاجر الهايبر ماركت والسوبر ماركت في السعودية إلى 291 ألف متر مربع بحلول 2013 من 170 ألف متر مربع حاليا وزيادة مساحة مراكز البيع الخاصة بالحكير إلى 296 ألف متر مربع بحلول 2013 من 188 ألف حاليا.

نمو متوقع في تجارة التجزئة السعودية العام المقبل

سباق بناء لرسم العلامة التجارية في مدن الخليج

دبي ـ سي.ان.ان: تشهد مدن الخليج تبدلات جذرية في نمط العمارة، مع السعي لتصميم أبنية جديدة وأبراج تساعدها على تقديم الصورة التي ترغب فيها عن نفسها، وتظهر هذه المحاولات بوضوح في مدن مثل الدوحة وأبوظبي اللتين تحاولان استلهام تجربة إمارة دبي التي تمكنت من تحقيق إنجازات على مستوى البناء ساعدتها على تأسيس نفسها كعلامة تجارية فارقة.

وتقول المهندسة المعمارية العالمية زها حديد: «أعتقد أنها لحظة مهمة يرغب فيها الجميع بتقديم ما يبرهن عن تقدمهم ورقيهم، وهذا حصل حتى في الغرب، فقد قامت ألمانيا بخطوات مماثلة بعد الحرب العالمية الثانية حيث جرى بناء ملاعب وقاعات عامة في كل مدينة، وهذا ما يحدث اليوم بالشرق الأوسط».

وسبق لإمارة دبي أن استخدمت العمارة كوسيلة للتعريف بنفسها وتأسيس علامتها التجارية، ويظهر ذلك من خلال أبنية شهيرة مثل برج العرب وبرج خليفة وجزر النخلة الذي كلف 1,5 مليار دولار واستغرق العمل فيه 6 سنوات.

وللقيام بخطوة مماثلة بدأت المدن الخليجية الأخرى في طرح خطط جريئة لإعادة تصميم واجهاتها وتقديم إنجازات هندسية تساعدها على رسم صورة براقة عن نفسها. ويشرح اريك توميش، المدير التنفيذي لشركة SOM في دبي أهمية بناء الأبراج قائلا: «العامل الأهم في بناء الأبراج التي تتسابق لتكون الأعلى في العالم هو التكنولوجيا التي توفر لنا هذه الفرصة، وبرج خليفة هو بالتأكيد أحد الأبنية التي ترسم هوية دبي وتظهر إصرارها وعزيمتها». من جهته، قال صائب إيغنر، مؤلف كتاب الفن في الشرق الأوسط لبرنامج «أسواق الشرق الأوسط CNN: كل المدن الكبرى في العالم، سواء كانت نيويورك أو باريس أو طوكيو لديها هوية ثقافية خاصة، وهذا يفيدها على الجانب الاقتصادي».

ولفت إيغنر إلى أن مدن الخليج مضطرة للسير في هذا الاتجاه بهدف تعزيز مكانتها، نظرا لوجود منافسة شديدة تفرضها عواصم ومدن أخرى مثل بيروت والقاهرة وأسطنبول، ولا يمكن أن يكون الفوز إلا من نصيب المدن التي تقدم مزيجا حضاريا جيدا. من جانبها، تحاول أبوظبي رسم صورتها الخاصة من خلال المشاريع الثقافية، مثل فرع متحف اللوفر ومتحف غوغنهايم، والتي تحاول تصاميمها المزج بين القيم الغربية والتقاليد الثقافية العربية والإسلامية، أما قطر فقد أسست بدورها متحف الفن الإسلامي في الدوحة، وتصميمه ينسجم مع محيطه.

ويتهم البعض الدول الخليجية بمحاولة «استيراد الحضارة» من خلال استثمار ثروتها الضخمة في جذب مشاريع ثقافية.

وفي هذا الإطار يقول المهندس المعماري المعروف جون نوفيل إن المشاريع في هذه المنطقة وفي مناطق أخرى من العالم يجب أن يكون لها جذور محلية، لا أن تسقط من فوق بالمظلة.

ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية للأردن

عمان ـ يو بي آي: ارتفعت قيمة الفاتورة النفطية للأردن خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي بنسبة 32,5٪ لتصل الى 1,85 مليار دينار (2,6 مليار دولار) مقابل 1,40 مليار دينار (1,97 مليار دولار) خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. وأظهرت بيانات التجارة الخارجية التي تصدرها دائرة الإحصاءات العامة والتي نشرت امس ارتفاع قيمة المستوردات من البترول الخام بنسبة 20٪، لتبلغ مليار دينار أو ما يعادل 1,41 مليار دولار خلال 10 شهور، مقابل 887,4 مليون دينار أو ما يعادل1,25 مليار دولار للفترة ذاتها من العام الماضي. وشهدت مستوردات المملكة من السولار زيادة كبيرة بلغت 134,2٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، فيما انخفضت قيمة مستوردات زيوت التشحيم بنسبة 14,8٪. وزادت مستوردات الغازات النفطية للفترة ذاتها من العام الحالي بنسبة 74,5٪. وطال الارتفاع أيضا مستوردات المملكة من البنزين بنسبة 104,1٪، فيما تراجعت مستوردات المملكة من الغاز الطبيعي بنسبة 33,5٪.

45٪ من ثروة إيطاليا في يد 10٪ من العائلات

روما ـ آكي: أعلن تقرير إيطالي انه «في نهاية عام 2008 كانت حوالي 45٪ من الثروة في ايطاليا تتركز في يد 10٪ من العائلات الايطالية».

وذكر تقرير عن المصرف المركزي الإيطالي نشرته وكالة الأنباء الإيطالية (آكي) في تقريره انه «بينما تحصل نصف العائلات على 10٪ من الثروة» والباقي في حوزة الطبقة المتوسطة. وأضاف التقرير أن «ديون العائلات بلغت في تلك الفترة 75٪ من الدخل الإجمالي» للأسرة. ووفقا للتقديرات الأولية بالنسبة للنصف الأول من العام الحالي فإن «صافي ثروة الأسر انخفض بنسبة 3,0٪ من حيث القيمة الاسمية، بسبب انخفاض في النشاط المالي وزيادة في الالتزامات السلبية، التي تسببت في نمو اكبر للأنشطة الحقيقية» وفق المصرف.

الدول غير المتطورة وجهة الاستثمار التالية في أعين المستثمرين

واشنطن ـ د.ب.أ: حققت اقتصادات صاعدة مثل الصين أرباحا كبيرة للمستثمرين على مدار عقود ماضية. والآن تغريهم فرصة أخرى للتوجه إلى الدول الأكثر فقرا في العالم، وعلى الأقل تقول منظمة في واشنطن إنها تعرف بالفعل أن الاستثمارات هناك لا تحقق عوائد طيبة وحسب ولكنها تساعد أيضا على المكافحة العالمية للفقر أيضا. تقول احدى القواعد المالية القديمة إن رأس المال في أماكن مثل سيراليون والضفة الغربية والعراق له قلب أرنب وأرجل «خيل سبق» وهذه المناطق ستكون في نهاية القائمة. «انس تلك القاعدة»، هكذا قال رئيس المؤسسة المالية الدولية في واشنطن التابعة للبنك الدولي لارس تونيل. وقال الخبير الاقتصادي السويدي إن «الشيء الكبير التالي هو تدفق رأس المال إلى الدول غير المتطورة». وتستوعب بالفعل اقتصادات صاعدة تتمتع بأساس قوي مثل البرازيل والهند والصين كميات ضخمة من رأس المال ما يجعل الاقتصادات المدمرة للدول الأكثر فقرا في العالم التالية في أفق التفكير. ويعرف تونيل ذلك جيدا، وتستثمر المؤسسة المالية الدولية في مؤسسة خاصة في الدول الأكثر فقرا في العالم إذ تطبق هدف البنك الدولي في محاربة الفقر.

ويقول تونيل إننا «نذهب حيث لا يذهب أي شخص آخر». وقال إنه مربح كذلك إذ «نستطيع أن نحقق عوائد معقولة هناك».

وقد بلغ متوسط الأرباح السنوية لاستثمارات المؤسسة المالية الدولية في الأسهم في أفريقيا حوالي 20٪. واستطاع بالفعل صندوق للمؤسسة تم إطلاقه في أبريل في أفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي جمع 90 مليون دولار من الشركات الاستثمارية التي هي مؤسسات استثمارية محافظة تماما. ومن أجل اقتناص أرباح أعلى، ضخ المستثمرون 1,1 مليار دولار فيما يطلق عليها صناديق سوق المال غير المتطور خلال هذا الصيف بمفرده وفقا لمجموعة في الاتحاد الأوروبي تتابع الاتجاهات الاستثمارية ويطلق عليها «إي بي إف آر». وكان الرقم القياسي السابق في عام 2007، عندما اجتذبت تلك الصناديق 443 مليون دولار.

وخلال العقد الماضي، تخطت مؤشرات الأسهم في الدول غير المتطورة في المتوسط تلك المؤشرات الموجودة في الاقتصادات الصاعدة. وكتبت مجلة «بارون» الاقتصادية الأميركية التي لها وزن كبير إن «الكثير من المؤسسات الاستثمارية تدلل على أن أفريقيا الآن كحال الأسواق الصاعدة قبل عشرين عاما حيث كان المستثمرون يتخوفون بشدة منها لكنها احدى المناطق التي تتغير بشكل سريع ويمكن أن تكون فيها الأرباح مرتفعة». بل إن المجلة وضعت في غلافها الأسواق غير المتطورة وأفريقيا. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي في أفريقيا جنوب الصحراء هذا العام والعام المقبل 5٪ وهو معدل يمكن فقط للكثير من الدول الصناعية أن تحلم به هذه الأيام. وعلى الرغم من الفقر على نطاق واسع في الدول غير المتطورة، يرتفع الدخل هناك بفضل العولمة والتعطش الكبير على المواد الخام من جانب عمالقة اقتصاديين مثل الصين. ومعروف جيدا دخول الصين بشكل كبير في أفريقيا، لكن آخرين يرون إمكانيات كبيرة في الدول التي طالما تم نسيانها. ويشير تونيل إلى أن هناك على سبيل المثال 4 مليارات شخص يعيشون بأقل من 3 آلاف دولار في السنة. وقال الخبير الاقتصادي السويدي إن هذا «سوق بـ 5 تريليونات دولار. والشركات تقوم بتطوير منتجات لهذا السوق». ونوه تونيل إلى أن البنوك ونظم الدفع على سبيل المثال في الهند التي تسمح للمؤسسات المالية بخدمة الملايين من ذوي الدخل المنخفض بأسعار أقل تكلفة والأسعار الرخيصة للهواتف المحمولة والتي أصبحت الآن متاحة بشكل أكبر لأشد الناس فقرا.